

Distr.: General
7 November 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد ثورسون (نائب الرئيس) (أيسلندا)

المحتويات

البند ٢٨ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

(أ) النهوض بالمرأة (تابع)

(ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج دورة الجمعية العامة

الاستثنائية الثالثة والعشرين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد

المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

13-51201X (A)



المنظمة، لا سيما في مجالات نزع السلاح، وإنهاء الاستعمار، والشؤون القانونية والميزانية. وسلط الأضواء على الاستنتاجات المتفق عليها الصادرة عن الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة (E/2013/27) و(E/CN.6/2013/11)، ومنها على وجه الخصوص اعتراف اللجنة بأن الاستعمال غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها فاقما العنف ضد المرأة والأطفال وأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات، أسفرت عن ممارسة العنف ضد المرأة بوجه خاص. وعلاوة على ذلك، وكما أشارت إلى ذلك المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة (A/68/340)، أصبح هناك عدد متزايد من النساء اللاتي تُسجنن بسبب إكراههن على ارتكاب جرائم طفيفة تتعلق بالاتجار بالمخدرات. وكرر في خاتمة بيانه تأكيد دعوة كوستاريكا إلى التصديق العالمي على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وقال إنها ستواصل دعم عمل لجنة الاتفاقية وكذلك عمل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

٣ - السيدة هيو انبولا (أستراليا): حثت المجتمع الدولي على أن يولي فورا اهتماما للأبعاد الجنسانية في النزاع السوري، بما في ذلك استعمال العنف ضد المرأة والفتاة كسلاح في الحرب، ولتزايد عدد اللاجئات باستمرار. وقالت إنه يجب بذل جهود متضافرة من أجل تنفيذ خطة مجلس الأمن المتعلقة بدور المرأة في السلام والأمن وكفالة استغلال مساهمتها بوصفها عنصرا فاعلا في تحقيق السلام والأمن. وذكرت أن أستراليا تعمل مع مجلس الأمن من أجل المضي قدما في تنفيذ تلك الخطة وأنها عقدت أيضا حلقات نقاش بشأن هذا الموضوع. وهي ملتزمة بالتوعية بنفسها والعنف الجنسي في النزاع، ووضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب، وتوفير خدمات شاملة للناجين من العنف ودعم

في غياب السيد تافروف (بلغاريا) رئيس اللجنة، تولّى الرئاسة نائب الرئيس السيد ثورسون (أيسلندا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥

البند ٢٨ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/68/121)

(أ) النهوض بالمرأة (تابع)، 178، A/68/38، 179، 184، 340، 487، و (E/2013/27) (E/CN.6/2013/11)

(ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين (تابع) (A/68/175)

١ - السيد أوليباري (كوستاريكا): أشار إلى العديد من القوانين السارية في بلده والمتعلقة بحماية المرأة وقال إن حكومة بلده قد سنت منذ عهد قريب قوانين تجرم الاتجار غير المشروع بالأعضاء والسياحة بدافع الجنس واستغلال العمال. وبيّن أهداف سياسة المساواة الشاملة بين الجنسين التي تنتهجها كوستاريكا للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٧، وقال إن إنجازا رئيسيا قد تحقق حتى الآن ألا وهو إنشاء شبكات لرعاية الطفل ومراكز لرعاية المسنين. وذكر أن الدولة في كوستاريكا تترأسها امرأة، وأن ٤٠ في المائة تقريبا من القضاة هم من النساء. وأثبتت تجربة كوستاريكا أهمية العمل الإيجابي من أجل تعزيز مشاركة المرأة.

٢ - وتابع يقول إن المنظور الجنساني ينبغي أن يُدرج في الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ عن طريق تعميم قضايا المساواة بين الجنسين في جميع الأهداف ووضع هدف محدد يتعلق بالمساواة بين الجنسين. وأوضح أن على الأمم المتحدة أن تضاعف الجهود من أجل إدراج المنظور الجنساني في عمل

٦ - وتابعت تقول إن المرأة في ملديف تواجه مع ذلك تمييزاً بحكم الواقع تفاقم منذ عهد قريب بسبب ظهور التفسيرات الدينية المتحفظة التي تقصر دور المرأة على القيام بشؤون البيت، وتعارض تعليم الفتيات، وتشجع الزواج دون السن القانونية، وترغب عن تطعيم الرضع. وعلى الرغم من المكاسب التي تحققت في مجالي التعليم والعمالة، لا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً إلى حد كبير في النشاط السياسي وفي الحكومة. وعلاوة على ذلك، ووفقاً لدراسة أجريت في عام ٢٠٠٧، تعاني امرأة من بين كل ثلاث نساء في ملديف من شكل من أشكال الإيذاء في حياتها. ولمواجهة هذه الظاهرة، قامت حكومة بلدها بوضع برامج للتوعية بالعنف القائم على نوع الجنس، وتطوير الدعم والتوجيه الاجتماعيين، وتوفير الخيارات القانونية للمرأة وإسداء المشورة لها بشأن الفرص الاقتصادية لتمكينها حتى تصبح قادرة على ترك العلاقات القائمة على الاستغلال. وقالت في خاتمة بيانها إن ملديف تضم صوتها إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الحث على إدراج هدف مستقل بشأن المساواة بين الجنسين في الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤ - وواصلت تقول إن أستراليا قد أنشأت، في إطار الخطة الوطنية للحد من العنف ضد المرأة وأطفالها، مؤسسات متخصصة، بما في ذلك مركز امتياز وطني لبناء قاعدة معارف لتوجيه الإصلاحات. ومن بين التدابير الأخرى على الصعيد المحلي وضع برنامج للإجازة الوالدية المدفوعة الأجر؛ وخطة تأمين وطنية للمعاقين، وبرنامج لحو الأمية الرقمية، وجميعها لفائدة المرأة. أما على الصعيد الدولي، فقد استثمرت وكالة التنمية الأسترالية في مجال صحة المرأة والفتاة، وتعليمهما، وتدريبهما على المهارات القيادية، ومساعدة المرأة على بدء الأعمال التجارية والوصول إلى الائتمان والأسواق.

٥ - السيدة فائيماث (ملديف): قالت إن ملديف، بوصفها طرفاً في الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري، وعضواً في مجلس حقوق الإنسان والمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، تعطي أولوية قصوى للمساواة بين الجنسين. وأوضحت أنها حققت معدلات منخفضة في مجال الوفيات النفاسية وكذلك في المساواة بين الجنسين في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي، كما أنه لا يوجد تمييز بين الجنسين في الأحرور، سواء في القطاع العام أو الخاص. وذكرت أن دستور ملديف يؤيد مبدأي المساواة وعدم التمييز، كما أن هناك قوانين كثيرة تنص على مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل.

٧ - السيدة أبوبكر (ليبيا): قالت إن بلدها قد سنّ مجموعة كبيرة من القوانين تضيي الطابع المحلي على أحكام الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري. وذكرت أن المرأة الليبية تشارك بفعالية في عملية إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي في البلد. وأن هناك ما يزيد عن ١٦ في المائة من أعضاء المجلس الوطني وعدد من الوزراء ونواب الوزراء من النساء. وأضافت قائلة إن المرأة في ليبيا تسعى إلى كفالة أن ينص الدستور الجديد على المساواة بين الجنسين وحظر التمييز ضد المرأة، وإن هناك عدداً من منظمات المجتمع المدني الجديدة على رأسها قيادات نسائية تعمل من أجل تثقيف المرأة بحقوقها وتشجعها على رفض أي سياسات أو قوانين تمييزية.

بلده تعطي الأولوية لتشجيع الاستقلال الاقتصادي للمرأة وزيادة مشاركتها في سوق العمل، كما أنها بصدد تعزيز تدابير من قبيل الائتمانات الضريبية، ودعم رعاية الطفل وإجازة الأمومة المدفوعة الأجر. وتشجع اللجنة الوطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين المساواة في المعاملة في مكان العمل عن طريق منح شهادات للشركات التي يُعتبر أصحابها من المشجعين على تكافؤ الفرص بين الجنسين، وتساعد الشركات الأخرى على تحقيق ذلك الهدف. ثم قال إن حكومة بلده ملتزمة بزيادة عدد النساء في المجالس واللجان، كما أنها تعكف على وضع برنامج توجيهي، ودليل للمرأة المهنية في مالطة من أجل تعزيز صورتها المهنية. وأشار إلى أن مالطة قد قامت، بوصفها من أولى البلدان الموقعة على اتفاقية المجلس الأوروبي بشأن منع العنف ضد المرأة والعنف المنزلي ومكافحته، بإجراء دراسة استقصائية كشفت أن امرأة من بين كل أربع نساء في مالطة تتعرض للعنف المنزلي. وزاد على ذلك قوله إن مالطة توفر المأوى للنساء الضحايا وأطفالهن، كما طورت خدمات الدعم لمساعدة النساء على الخروج من دوامة العنف.

١٢ - وتابع يقول إن عملية ما بعد عام ٢٠١٥ ستعزز التزام المجتمع الدولي بتمكين المرأة والفتاة، وكفالة المساواة بين الجنسين ومنع العنف ضد المرأة ومكافحته. بيد أنه أكد مجدداً رأي وفد بلده أن الحق في الحياة هو حق أساسي من حقوق الإنسان الأكثر أهمية. واختتم قائلاً إنه لا ينبغي أن يترتب على أي توصية من التوصيات المتعلقة بخطة ما بعد عام ٢٠١٥ التزام على أي طرف باعتبار الاجتهاد حق في الصحة الإنجابية أو جزء مشروع منها.

١٣ - السيدة كازراجيان (ليتوانيا): قالت إن بلدها شارك بفعالية في المبادرات والمداولات الدولية المتعلقة بالخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ وفي المناقشات الإقليمية من خلال المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين، الذي يوجد

٨ - ورحبت بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن المرأة والمشاركة السياسية (A/68/184)، وأعربت عن امتنان ليبيا العميق لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مساعدتها المتواصلة في مجال تعزيز المشاركة السياسية للمرأة. وتابعت تقول إنه تم مؤخراً اعتماد خطة عمل تركز على زيادة عدد النساء في المجلس التأسيسي، وتعزيز المبادرات الرامية إلى زيادة مشاركة المرأة في الحوار الوطني وجمع الإحصاءات بشأن المرأة.

٩ - واستطردت تقول إن ليبيا تدين جميع أشكال العنف والإعتداء على المرأة، سواء في البيت أو في ظل النزاع، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي كسلاح في الحرب الذي استخدمته القوات الموالية للقذافي أثناء الثورة الليبية. وأشارت إلى أن حكومة بلدها تقوم بوضع خطط لتدريب المستشارين والمرشدين الاجتماعيين على مساعدة ضحايا الاغتصاب. وقالت إن ليبيا ترفض أي علاقة بين الدين والعنف، ولا سيما العنف المنزلي، وتعتبر الاتجار بالنساء والفتيات جريمة ضد الإنسانية.

١٠ - وخلصت إلى القول بأن ليبيا تكرر الإعراب عن القلق الذي يساورها إزاء الانتهاكات الصارخة لحقوق المرأة الفلسطينية في الأراضي المحتلة وما تتعرض له من ممارسات تمييزية ومهينة لكرامتها على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي. وأكدت على ضرورة أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته ويفي بالتزاماته بحماية حقوق الإنسان للمرأة الفلسطينية.

١١ - السيد غريما (مالطة): قال إن جميع الوزارات والإدارات الحكومية في مالطة تعمل على تعميم المنظور الجنساني في جميع السياسات والقوانين والمشاريع والبرامج، كما يجري تقييم مدى نجاحها في ذلك. وذكر أن حكومة

وتنفيذ قانون عام ٢٠٠٩ المتعلق بالاتجار بالبشر وتهريب البشر من أجل مكافحة هذه الجريمة النكراء، كما أنها طرف في الصكوك الدولية المتعلقة بهذه المسألة.

١٦ - وتابع قائلاً إن حكومة بلده وضعت سياسة وطنية للمساواة بين الجنسين تتضمن مبادئ توجيهية ومؤشرات، من شأنها أن تحقق تآزراً استراتيجياً مع الجهات صاحبة المصلحة في هذا الشأن. وهي تعمل على تمكين المرأة الريفية، معترفة بدورها في اجتثاث الفقر والجوع، وتسعى حثيثاً من أجل القضاء على أوجه التفاوت بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية من خلال سياسة تهدف إلى القضاء على المركزية، وذلك من خلال العمل على تحقيق التنمية وتوفير الخدمات في جميع المستويات. بيد أن الأزمات الاقتصادية والمالية، وكذلك أزمات الغذاء والطاقة وتغير المناخ أضرت جميعها بشدة بالمملكة والمرأة بوجه خاص التي تأثرت بشكل غير متناسب بالبطالة والفقر والجوع وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. واختتم بيانه قائلاً إنه يعرب لذلك عن تقدير حكومة بلده البالغ لشركائها في التنمية على ما قدموه من مساعدة فنية ومساعدة في مجال بناء القدرات، التي يأمل في أن تعزز أكثر.

١٧ - السيد بالحاج (المغرب): رحّب بالحملة التي أطلقها الأمين العام تحت شعار 'أتحدوا من أجل إنهاء العنف ضد المرأة'، وكرر تأكيد دعم بلده لهيئة الأمم المتحدة للمرأة مشدداً على دور المرأة الحيوي في بناء السلام وفي الإعمار الوطني. وأوضح أن قوانين المغرب ومؤسساته والاجراءات التي تتخذها حكومته تبرهن على انشغاله بالنهوض بالمرأة، التي تعزز حضورها في الإدارة العامة وفي مناصب صنع القرارات على جميع المستويات. وبين أن الخطة الوطنية للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ تتضمن تدابير تهدف إلى تعزيز مساواة المرأة في الوصول إلى التعليم، والخدمات الصحية والمناصب الإدارية، فضلاً عن إتاحة

مقره في ليتوانيا. أما على الصعيد المحلي فيجري تنفيذ البرنامج الوطني بشأن تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل الذي حدد أهدافاً شاملة للقضاء على اللامساواة بين الجنسين. وذكرت أن النساء الليتوانيات لهن نصيب أوفر من الثقافة مقارنة بالرجال وأن عدد العاملات منهن يعادل تقريباً عدد الرجال.

١٤ - وواصلت كلامها قائلة إن ليتوانيا تعكف على وضع برنامج وطني لمنع العنف المتزلي وتقديم المساعدة للضحايا يغطي الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، وذلك بهدف التصدي للعنف ضد المرأة. كما أنها تستثمر باستمرار في تنمية مهارات المرأة في مجال المساواة من أجل تمكينها من تحقيق الاستقلال المالي الذي قد يلزمها للقطع مع العلاقات القائمة على الاستغلال. وقد أنشأت ليتوانيا مراكز متخصصة توفر المساعدة المتكاملة للضحايا، كما تدير مآوى مؤقتة لفائدة النساء الضحايا وأطفالهن. ولنشر الوعي، وسعت نطاق برنامج حقوق الإنسان المخصص للمدارس ليشمل العنف المتزلي. ونفذت أيضاً حملات إعلان شارك فيها مشاهير من الرجال والنساء ساعدوا، من خلال رواية قصصهم، على التغلب على الوصمة التي غالباً ما ترتبط بالضحية وإعادة تعريف مفهومي الذكورة والعنف. وقالت في خاتمة بيانهما إن المنظمات غير الحكومية المحلية تقوم بدور حيوي كبير في مكافحة العنف ضد المرأة وتقديم الدعم للضحايا، لا سيما ضحايا الاتجار بالبشر.

١٥ - السيد منيسي (سوازيلند): قال إن بلده انضم إلى معظم الصكوك الإقليمية والدولية المتعلقة بالنهوض بالمرأة. وأعرب عن اعتقاده، بوصفه طرفاً في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في وجوب ادماج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك النساء ذوات الإعاقة، في الجهود الإنمائية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وذكر أن حكومة بلده أنشأت أمانة تتولى تنسيق

٢٠ - وتابع يقول إنه تمشيا ومبدأ المساواة المضمّن في الدستور الأفغاني، يحتل النهوض بالمرأة مركز الصدارة في الاستراتيجية الإنمائية في أفغانستان، التي تشمل مؤشرات محددة تتعلق بالمساواة بين الجنسين. ومضى يقول إن خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة الأفغانية تهدف إلى تشجيع إدماج المرأة في الكيانات الحكومية، والحد من الأمية، وكفالة المساواة في الأجر مقابل العمل المتساوي في القيمة، وخفض معدلات الوفيات النفاسية وتوفير المزيد من الفرص الاقتصادية للمرأة.

١٨ - وزاد على ذلك قوله إن الإصلاحات القانونية ذات التأثير الإيجابي على المرأة تشمل قانون تنظيم الأسرة الجديد، وقانون الجنسية الجديد، وتعديلا دستوريا يؤكد مجددا مبدأ مساواة المرأة في الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وينص على إنشاء هيئة حكومية تعنى بتعزيز المساواة ومكافحة جميع أشكال التمييز. وأشار في خاتمة بيانه إلى أنه قد تم تنفيذ إصلاح الميزانية لكفالة مراعاة الفروق بين الجنسين على أساس مؤشرات أداء كل منهما.

١٩ - السيد تانين (أفغانستان): قال إن بلده أحرز منذ انهيار حركة طالبان في عام ٢٠٠١ تقدما كبيرا في مجال تمكين المرأة من استعادة دورها التاريخي كمواطنة استباقية.

٢٢ السيد كوغلدا (بوركينافاسو): قال إن بوركينافاسو أطلقت، عند تنفيذ سياستها الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين التي اعتمدها في عام ٢٠٠٩ حملة لمنح شهادات ميلاد للميوني امرأة وفتاة وذلك لكفالة مشاركة المرأة في التنمية الشاملة والمستدامة. وأعرب عن اعتقاد حكومة بلده بأن الاستثمار في تمكين المرأة اقتصاديا هو أفضل وسيلة لتحسين المساواة بين الجنسين، واجتثاث الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل. ولتحقيق ذلك، أنشأت الحكومة المنتدى الوطني للمرأة ووضعت العديد من

فرص متكافئة للمرأة في مجال العمالة، وتمكين المرأة الريفية. واستطرد قائلا إن حكومة بلده تعكف في إطار مكافحة العنف ضد المرأة، وبالتشاور مع المجتمع المدني، على صياغة نص معدل للقانون الجنائي لتسليط عقوبات أشد قسوة على مرتكبي العنف ضد المرأة ولكفالة حماية الضحايا والشهود. ولتيسير وصول الضحايا إلى العدالة، تم تعيين مرشدين اجتماعيين لدى المحاكم، وتخصيص خط هاتفي لتقديم المساعدة للضحايا، كما تم تدريب القضاة خصيصا لهذا الغرض.

فالفتيات عدن إلى المدرسة، وازداد عدد المدرسات والعاملات في الوظيفة العمومية زيادة كبيرة. وتواصل المرأة القيام بدور في محادثات السلام الأفغانية، بما في ذلك من خلال المشاركة في المجلس الأعلى للسلام، كما أنها تعمل في صفوف قوات الأمن والشرطة. وتقوم بأدوار هامة في الجمعية الوطنية والمجتمع المدني. هذا وأعلنت ٢٤٠ امرأة تقريبا عن ترشحها لشغل مناصب على مستوى المقاطعات في الانتخابات المقبلة. ويبلغ عدد هذه المناصب ثمانية نواب للرئيس ورئيسا.

وتقدم مجانا في جميع المستويات. وأن متوسط العمر المتوقع للمرأة فيها يبلغ ٨٠ عاما. وتبلغ نسبة الإناث من حريجي الجامعات ٦٧ في المائة، وتبلغ نسبة العاملات في قطاعي الصحة والتعليم ٧٠ في المائة وفي الجهاز القضائي ٥٦ في المائة. وتبلغ نسبة النساء الأعضاء في مجلس الدولة عن ٤٠ في المائة. واختتمت قائلة إن حكومة بلدها تعمل، بمشاركة فعالة من اتحاد المرأة الكوبية، وهو منظمة غير حكومية رائدة، على القضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة وعلى تضمين قوانينها المزيد من التأكيد على الوقاية.

٢٦ - السيدة هيلي (إريتريا): قالت إن المساهمة البطولية للمرأة الإريترية في الكفاح من أجل الاستقلال قد رسخت في الذهن الوطنية الاعتقاد بأن بناء الدولة لا يمكن أن يتحقق دون مشاركة فعالة من جانب المرأة. ومع ذلك، فإن الهياكل الثقافية والاجتماعية الضاربة بجذورها في أعماق التاريخ لا تزال تشكل سببا في إدامة اللامساواة، وتحدّ من امكانية وصول المرأة إلى الموارد الأساسية وتجعلها عرضة للعنف. وأضافت قائلة إن المرأة والرجل متساويان في نظر الدستور، وأن حكومة بلدها قد اتبعت منذ الاستقلال سياسات وبرامج تهدف إلى القضاء على العنف القائم على نوع الجنس. وأنها نفذت قانونا صادرا في عام ٢٠٠٧ يجرم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث مما حدّ كثيرا من انتشاره. ثم قالت إن إريتريا قد جعلت من حماية الضحايا ومكافحة الاتجار بالأشخاص من بين أولوياتها من خلال العمل على نحو وثيق مع البلدان المجاورة من أجل القضاء على هذه الظاهرة.

٢٧ - وزادت على ذلك قولها إن إريتريا قد حققت خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ المساواة الكاملة تقريبا بين الجنسين في مراحل التعليم قبل الابتدائي، والابتدائي والمتوسط والثانوي. وأنها في طريقها إلى تحقيق الهدف الإنمائي للألفية

السياسات والبرامج وأنشأت الصناديق. هذا وقد عزز تنفيذ قانون الحصص الجنسانية خلال الانتخابات التشريعية والبلدية في عام ٢٠١٢ مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفي مناصب صنع القرار. بيد أنه لا تزال هناك عقبات عديدة أمام النهوض بالمرأة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. وأضاف قائلاً إنه يجب عمل المزيد من أجل مكافحة التمييز القائم على نوع الجنس، الذي حكم على المرأة بأن تشغل وظائف هشة وبأجور متدنية وتعرض للعنف واللامساواة، كما كان سببا في تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وتفشي الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٢٣ - السيدة أستياساران أرياس (كوبا): قالت إنه على الرغم من التقدم المحرز منذ اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يجب القيام به، بما في ذلك عكس اتجاه تأنيث الفقر. وذكرت أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في البلدان النامية يتوقفان على تحقيق التنمية المستدامة وبناء نظام دولي عادل وديمقراطي ومنصف. وأن هذه الأهداف أصبحت أصعب منالا بسبب تغير المناخ والأزمات الاقتصادية والمالية وأزمات الغذاء والطاقة المستمرة.

٢٤ - وتابعت تقول إن القضاء على العنف ضد المرأة والفتاة يستلزم القضاء على جميع التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد. وأوضحت أن الحصار الاقتصادي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا ما زال يشكل أكبر العقبات أمام النهوض بالمرأة والفتاة.

٢٥ - ومضت تقول إن كوبا قد بذلت جهودا مضنية قبل اعتماد الاتفاقية ومنهاج عمل بيجين والأهداف الإنمائية للألفية، من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، وتشغيل المرأة وتعزيز حماية حقوق المرأة، بما في ذلك حقوقها الجنسية والإنجابية. وذكرت أن الخدمات الصحية مضمونة في كوبا

الروسية المزيد من القيود الصارمة على حرية التنقل، لتشمل كذلك الأشخاص الذين هم في حاجة إلى المساعدة الطبية، والنساء الحوامل. وقد توفت ثلاث نساء في طريقهن إلى المستشفى بسبب منعهن من العبور. واختتمت كلامها قائلة إن مشردي الداخل واللاجئين الذين يقدر عددهم بنحو ٥٠.٠٠٠ شخص لا يزالون محرومون من حق العودة في كنف الأمن والكرامة.

٣٠ - السيدة ماسيننتوش (سورينام): قالت إن البيانات المتعلقة بالعنف ضد المرأة والفتاة ينبغي أن تشكل حافزا على مضاعفة الجهود من أجل مكافحته. وفي هذا الصدد، فإن مشاركة الرجال والفتيان عامل بالغ الأهمية. وعلاوة على ذلك، فإن أي استراتيجية شاملة لمكافحة العنف ينبغي أن تشمل تقديم الدعم للضحايا. وأضافت قائلة إن حكومة بلدها قد أطلقت خطة عمل لعام ٢٠١٣ تعطي الأولوية للتعليم والتدريب، واجتثاث الفقر، والعنف ضد المرأة، والصحة والمشاركة، وستنفذها بالتعاون مع المجتمع المدني وكذلك الشركاء الدوليين، كما أنها ستشكل الأساس لصياغة سياسة جنسانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. وذكرت أن المبادرات قيد النظر والمبادرات الجاري تنفيذها تشمل تنقيح المناهج الدراسية للقضاء على الأنماط الجنسانية، وإعداد القوانين المتعلقة بالتحرش الجنسي في مكان العمل واعتمادها؛ واتخاذ تدابير لتنفيذ الاتفاقية المتعلقة بتساوي أحوال العمال والعاملات عن العمل المتساوي في القيمة والقيام بعمليات للوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وحمل المراهقات.

٣١ - السيدة كاتونغو (زامبيا): قالت إن حكومة بلدها تعمل على ادماج أحكام الاتفاقية في القوانين المحلية وأن هذا العمل سيُنجز عند اعتماد الدستور الجديد. وأوضحت أن الحكومة تكفل التعليم الأساسي مجانا بموجب قانون التعليم لعام ٢٠١١، وأنها عينت نساء في مناصب إدارية عليا في

المتعلق بالوفيات النفاسية والوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية علما وأن المسافة التي تفصل ٦٠ في المائة تقريبا من السكان عن أي مرفق صحي لا تزيد عن خمسة كيلومترات. واختتمت حديثها بالقول إن الحكومة قد نفذت برامج في مجال الطاقة المتجددة وكهربية الريف وأنشأت أربع مطاحن، ووفرت مضخات، ومواقد موفرة للطاقة ومرافق تعمل بالطاقة الشمسية.

٢٨ - السيدة كوبرادزا (جورجيا): قالت إن دستور بلدها والعديد من القوانين الأخرى تنص على مبدأ المساواة بين الجنسين. ففي عام ٢٠٠٤، تم إنشاء المجلس الاستشاري للمساواة بين الجنسين لتقديم المشورة إلى البرلمان، كما اتخذت الحكومة خطوات من أجل كفالة المساواة بين الجنسين في العمل والوصول إلى الدوائر السياسية والإدارية. وأضافت قائلة إن حكومة بلدها قد وضعت، بالتعاون الوثيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمجتمع المدني، خطة عمل وطنية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة، والسلام والأمن، التي أقرها البرلمان في عام ٢٠١١. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، اعتمد البرلمان تعديلات على قانون العمل تنص على توفير المزيد من الحماية للمرأة. وذكرت أن المرأة تمثل أكثر من ٥ في المائة من القوات المسلحة و٥٠ في المائة من الأفراد العسكريين المدنيين، وأن أفراد الشرطة من النساء تتلقين التدريب بانتظام من أجل تعزيز مهارتهن.

٢٩ - وأعربت عن الأسف لأن أكثر من ٢٠ في المائة من أراضي جورجيا السيادية لا تزال تحت الاحتلال العسكري الأجنبي. وقالت إن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ارتكبت خلال الحرب بين الاتحاد الروسي وجورجيا في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٨، شملت أعمال عنف ضد النساء والأطفال واغتصابهم وتعذيبهم. وإلى جانب تكثيف إقامة حواجز الأسلاك الشائكة على امتداد خط الاحتلال، فرضت مؤخرا قوات الاحتلال

بما في ذلك الالتزامات الناشئة بموجب قانون بيرو بشأن تكافؤ الفرص. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، كشفت الحكومة عن نظام حاسوبي جديد للمؤشرات الجنسانية. هذا وقد تم تعديل قانون صادر في عام ٢٠١١ يجرم قتل النساء في إطار العلاقات الحميمة لتشديد العقوبات على مرتكبي هذه الجريمة ولا يشمل جريمة القتل التي يرتكبها شخص لا تربطه علاقة مباشرة بالضحية.

٣٤ - ومضت تقول إن وفد بلدها كان من بين الوفود الراحية للاحتفال باليوم الدولي للطفلة، برعاية الفريق العامل المعني بالفتيات. أما على الصعيد الوطني، فقد نظمت حكومة بلدها حلقتي نقاش بشأن القضايا المتعلقة بالفتيات. وعلى الرغم من أن بيرو سوف لا تكون ممثلة في المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، فإنها ستظل ملتزمة بأهداف الهيئة وستساهم في ميزانيتها لعام ٢٠١٤.

٣٥ - السيد لي هوي ترونغ (فيت نام): قال إن تعزيز حقوق المرأة وإزالة العقبات التي تعوق مشاركتها السياسية، في سياق الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، مسألة بالغة الأهمية من أجل تمكين المرأة، والقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وذكر أنه قد ثبت أن مشاركة المرأة بوصفها صاحبة مصلحة كاملة تعزز سبل العيش المستدامة للمجتمعات المحلية والاقتصادات الوطنية. ومن الضروري توخي نهج شامل للجميع لإنهاء التمييز والعنف ضد المرأة.

٣٦ - وزاد على ذلك قوله إن حكومة بلده قد اعتمدت، منذ أن سنت قانون المساواة بين الجنسين في عام ٢٠٠٦، قوانين وبرامج مختلفة لحماية حقوق المرأة وتعزيزها، بما في ذلك قانون مكافحة العنف المنزلي، والبرنامج الوطني بشأن المساواة بين الجنسين (٢٠١١-٢٠١٥)، ونظام المؤشرات

مختلف المؤسسات العمومية. وفي عام ٢٠٠٢، سنت الحكومة القانون رقم ٦ المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، الذي من بين أهدافه إدراج منظور جنساني في تعزيز تمتع للأشخاص ذوي الإعاقة الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وزادت على ذلك قولها إن الاستراتيجية الوطنية لتمويل التعليم في زامبيا تهدف إلى تعزيز مشاركة جميع الأشخاص، بما في ذلك المرأة، في عملية التنمية الوطنية. وأوضحت أن الحكومة تعمل في شراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل تثقيف المرأة في المناطق الريفية بالشؤون المالية.

٣٢ - وتابعت تقول إنه على الرغم من هذه الخطوات الإيجابية، فإن زامبيا تواجه تحديات في المجالات الرئيسية التالية: الإبقاء على الفتيات في المدارس، وإشراك المرأة في السياسة وتعريف العنف القائم على نوع الجنس ومحاكمة مرتكبيه. ولمعالجة هذه المسائل، تعكف الحكومة على تنقيح السياسة الجنسانية الوطنية والدستور الوطني، كما أنها ستقوم بتنفيذ استراتيجية الهدف منها إشراك المزيد من النساء في السياسة وفي الوظيفة العمومية على مستوى اتخاذ القرارات واختتمت ببيانها بالقول إنها ترحب بالمزيد من الشراكات دعماً لتحرير المرأة الكامل في زامبيا.

٣٣ - السيدة بينا (بيرو): أشارت إلى أن بلدها شارك في إنشاء شراكة المستقبل المتكافئ، وقالت إن حكومة بلدها قد تعهدت بكفالة تمكين المرأة سياسياً من خلال التعليم، وتشجيع المشاركة المالية للمرأة المستفيدة من البرامج الاجتماعية. وذكرت أن عدد النساء الشاغلات لمناصب وزارية أصبح، لأول مرة في تاريخ بيرو، مساوياً لعدد الرجال، بما في ذلك في وزارة الشؤون الخارجية. وأوضحت أن الخطة الوطنية للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧ تشمل محور سياسة استراتيجية تتعلق بتنفيذ الالتزامات الوطنية والدولية في مجال المساواة بين الجنسين،

مبادرات التواصل، من ذلك المبادرات الرامية إلى التوعية بمخاطر الزيجات عن طريق الحاسوب. وأوضحت أنه لا بد لحماية الضحايا ومعاينة مرتكبي أعمال العنف إقامة تعاون فيما بين المحاكم، والشرطة والمجتمع المدني ووسائط الإعلام. هذا ويجري بث برامج إذاعية باللغات المحلية وباللغة الفرنسية بهدف مكافحة العنف ضد المرأة.

٣٩ - واسترسلت تقول إنه تم انتخاب ٢٠ امرأة في مجلس الشيوخ، وتعيين تسع نساء في مناصب وزارية ومناصب مماثلة في الحكومة الجديدة وذلك على إثر اعتماد القانون الانتخابي لعام ٢٠١٢، الذي يتضمن أحكاماً تنص على تعزيز مشاركة المرأة في السياسة. واصبحت المجالس الإدارية لمختلف الأحزاب مفتوحة أمام مشاركة المرأة، التي تلقى التشجيع على المشاركة في الاقتراع والترشح للانتخابات. وفيما يتعلق بالوصول إلى العدالة وحيازة الأراضي، قامت الكامبيرون بحملات توعية وقدمت المشورة القانونية للنساء بناء على طلبهن. وأعربت عن ثقة بلدها في أنه بإمكانه أن يعول على تعاون المجتمع الدولي من أجل مضاعفة جهوده لتهيئة بيئة مناسبة لاحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك بوجه خاص حقوق المرأة.

٤٠ - السيد كيمبولو (جمهورية الكونغو): قال إن المرأة الكونغولية تساهم مساهمة كبيرة في التنمية الوطنية. وأن دستور الكونغو لعام ٢٠١٢ يكفل المساواة بين حقوق المرأة وحقوق الرجل. ونظراً لأن المرأة ممثلة تمثيلاً غير كاف في مناصب صنع القرار، تطبق حكومة بلده سياسة تهدف إلى تشجيع التدريب لإعداد المرأة لشغل مناصب المسؤولية، كما أنها أعدت، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دليلاً للنساء اللاتي يترشحن للانتخابات. وأضاف قائلاً إن هناك مبادرات أخرى تشمل تدريب المرأة على تولي مناصب الزعامة السياسية، والدعوة إلى مساعدة المرأة على الوصول إلى مناصب النفوذ في الأحزاب السياسية، وتعميم السياسية

الجنسانية، وكذلك مبادرات تتعلق بتمكين المرأة اقتصادياً. وأضاف قائلاً إن الحكومة أنشأت مركزاً للمرأة الناشطة في السياسة والإدارة العمومية في حزيران/يونيه ٢٠١٣. كذلك، وعمّمت المنظور الجنساني في جميع القوانين والسياسات الجديدة. ونتيجة لذلك، باتت فييت نام توشك على تحقيق المساواة بين الجنسين في القوة العاملة، إذ أصبحت نسبة النساء والفتيات الملمات بالقراءة والكتابة تفوق ٩٠ في المائة، وأن أكثر من نصف طلاب الجامعات هم من النساء كما بلغت نسبة الفيت ناميات العاملات ٨٠ في المائة. بيد أن فييت نام لا تزال تواجه تحديات، منها العدد المحدود من الموظفين المتفرغين المتاحين لمعالجة القضايا الجنسانية، لا سيما على مستوى المقاطعات، ونقص الميزانيات، وانخفاض مستوى تمثيل المرأة في الجمعية الوطنية وفي المناصب السياسية المؤثرة، واستمرار التفاوت بين دخل المرأة ودخل الرجل.

٣٧ - السيدة ناما (الكامبيرون): قالت إن الكامبيرون قد حقق تقدماً كبيراً في مجال النهوض بالمرأة وضمن مشاركتها الكاملة في التنمية على الرغم من العوائق والتقاليد والعادات القائمة، وذلك بفضل مساعدة المجتمع المدني، ووسائط الإعلام، والمؤسسات الدينية، والزعماء التقليديين والشركاء في التنمية. ففي المجال القانوني، أصدرت الكامبيرون في عام ٢٠١١ قانوناً بشأن الاتجار بالأشخاص، وهي تعكف حالياً على تعديل القانونين المدني والجنائي لإزالة الأحكام المميزة ضد المرأة منهنما. وأضافت قائلة إن بلدها قام بصياغة سياسة جنسانية وطنية وأنشأ مراكز تنسيق جنسانية لكفالة إدماج القضايا الجنسانية في السياسات، والبرامج القطاعية وفي عملية إعداد الميزانية.

٣٨ - واستطردت تقول إن بلدها ضمن الاستراتيجية الحكومية لمكافحة العنف ضد المرأة إنشاء مراكز نموذجية لتقديم الرعاية النفسية والمشورة الاجتماعية لضحايا العنف، كما شغل خطوط المساعدة الهاتفية. وتنفذ الكامبيرون

وأضاف قائلاً إن المنظمة الدولية للهجرة تسعى، إلى جانب العديد من الجهات الفاعلة الأخرى، إلى تعزيز أمان هجرة للمرأة الريفية، ومنع الاتجار بالبشر، وتيسير وصول المرأة الريفية إلى المعلومات القانونية بشأن الهجرة، والحصول على وثائق الهوية والسفر وخدمات الهجرة.

حق الرد

٤٣ - السيدة بار - صاده (إسرائيل): قالت إن الوفد السوري لعله كان يهدف من خلال الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة والتي وجهها ضد إسرائيل خلال جلسة الصباح إلى محاولة صرف الانتباه عن الجرائم الفظيعة التي يرتكبها النظام السوري ضد المدنيين عموماً وضد النساء والأطفال بوجه خاص. وأضافت قائلة إن سمعة إسرائيل في مجال حماية المرأة والنهوض بها معلومة لدى الجميع ومعترف بها.

٤٤ - السيدة الدرهم (قطر): قالت إن البيان الذي أدلى به ممثل الجمهورية العربية السورية ضد بلدها خلال جلسة الصباح يمثل محاولة يائسة الهدف منها صرف انتباه المجتمع الدولي عن أعمال العنف التي يرتكبها هذا النظام ضد الشعب السوري. وذكرت أن الادعاءات المقززة التي أدلى بها الممثل السوري لا أساس لها من الصحة إلا في مخيلة النظام السوري، المسؤول وحده عن الوضع المزري للنساء والفتيات السوريات. وأوضحت أن لجنة التحقيق الدولية المستقلة قد وثقت أعمال الاغتصاب والعنف الجنسي التي ارتكبتها القوات الحكومية.

٤٥ - السيد راكوفسكي (الاتحاد الروسي): قال إنه لا يرى داعياً لتكرار موقف بلده بشأن الاتهامات التي عودنا عليها الوفد الجورجي. ودعا جورجيا إلى الكف عن الخطاب الديماغوجي وأن تسعى بدلاً من ذلك إلى إيجاد تسوية شاملة للمشاكل في المنطقة.

الجنسانية الوطنية على نطاق واسع، وممارسة الضغط من أجل التنفيذ الفعلي للقوانين والاتفاقيات لفائدة المرأة.

٤١ - وزاد على ذلك قوله إن تحسين حياة المرأة الريفية من أولويات برنامج التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، الذي ينص على توفير التدريب الفني والمهني ومجموعات اللوازم الأساسية للمرأة الريفية والأمهات المراهقات. واحتتم بيانه بالقول إن حكومة بلده تسعى جاهدة، في إطار تنفيذ توصيات المؤتمر العالمي الرابع للمرأة الريفية، المعقود في دربان في عام ٢٠٠٧، إلى تيسير وصول المرأة الريفية إلى الخدمات الصحية، وتشجيعها على تعلم القراءة والكتابة وإدراج مشاغلها في السياسات والبرامج الحكومية.

٤٢ - السيد ريشتر (المراقب عن المنظمة الدولية للهجرة): قال إن المرأة تمثل قرابة نصف المهاجرين الدوليين. وأنها أصبحت تعتمد بشكل متزايد في تنقلها على نفسها، وأنها تتعرض في أثناء ذلك إلى خطر الاستغلال والعنف القائم على نوع الجنس أكثر من الرجل. ورحب بتقرير الأمين العام بشأن العنف ضد العاملات المهاجرات (A/68/178) واعترافه بالجهود التي تبذلها المنظمة الدولية للهجرة من أجل تعزيز سلامة العاملات المهاجرات. وأعرب عن ارتياحه لزيادة عدد الدول الأطراف في الصكوك الدولية ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية العمال المتزليين لعام ٢٠١١، التي دخلت حيز النفاذ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ودعا، ملوحاً إلى التوصيات الواردة في التقرير، إلى تحسين جمع ونشر البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس، الضرورية لإجراء البحوث والتحليلات المتعلقة بالهجرة والعنف ضد العاملات المهاجرات، وكذلك لزيادة الاتساق بين سياسات الهجرة والعمالة ومكافحة الاتجار. وعرض إلى التقرير المتعلق بتحسين وضع المرأة في المناطق الريفية (A/68/179)، ولاحظ أن اختلاف ظروف المرأة الريفية أدى إلى اختلاف حالات الهجرة الريفية، بما في ذلك اللجوء إلى وكالات التشغيل غير القانونية أو المهربين.

٤٦ - السيدة الصالح (الجمهورية العربية السورية): قالت إن التقارير الدولية تؤكد دور قطر في تمويل الإرهابيين في بلدها، ولا سيما مجلس المعارضة السورية. وأوضحت أن الجمهورية العربية السورية لديها ما يثبت أن قطر تؤوي الإرهابيين الوهابيين وتحرض على الهجمات الإرهابية، وأن الشعب السوري سيطالب بمساءلتها عن ذلك. أما النظام الصهيوني فإنه يدعي بأنه يحمي حقوق النساء في حين أنه يشن هجماته ضد الفلسطينيين رجالا ونساء وأطفالا. واقتصرت في بيانها عن بضع انتهاكات من بين انتهاكات النظام الإسرائيلي لحقوق المرأة مشيرة إلى اغتصاب النساء في السجون الإسرائيلية وإلى حالة المرأة الحامل التي وضعت مولودها بينما كانت محتجزة في إحدى نقاط التفتيش.

٤٧ - السيدة كوبرادزا (جورجيا): تكلمت ممارسة لحق الرد، وأعربت عن الأسف، مرة أخرى لمحاولة الممثل الروسي تضليل المجتمع الدولي بشأن التطورات الجارية في جورجيا. وقالت إن منطقتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية تشكلان جزءا لا يتجزأ من جورجيا، وأن المجتمع الدولي يعترف بالحدود الجورجية. وذكرت أن الاتحاد الروسي مسؤول بموجب القانون الدولي عن الكف عن انتهاك الحقوق والحريات الأساسية للسكان المقيمين في المناطق المحتلة. وينبغي أن يشارك أكثر في معالجة الوضع الإنساني في تلك المناطق. وقالت في خاتمة بيانها إن عملية بناء حواجز الأسلاك الشائكة مؤخرا قد أسفرت عن موجة جديدة من التشرد القسري، وذكرت بأن الأنشطة غير القانونية الجارية وما يترتب عليها من آثار إنسانية تؤكد مرة أخرى الحاجة الماسة إلى إنشاء آليات دولية لرصد الحالة الأمنية وحقوق الإنسان.

رفعت الجلسة الساعة ١٧:٤٠.